مهند مصطفى*

# الحريديم والجيش في سياق سؤال الدين والدولة في إسرائيل

ترمي هذه الورقة إلى نقاش مسألة دمج اليهود المتدينين الأرثوذكس (لاحقاً: الحريديم) في الجيش الإسرائيلي. تندرج هذه المسألة في إسرائيل في سياق عودة الصراع وتصعيده حول سؤال الدين والدولة، حيث تندرج مسألة دمج الحريديم في الجيش ضمن هذا السؤال. وتنطلق الورقة من مقولة أن الدعوات لدمج الحريديم في الجيش لا تحدث في سياق تعاظم التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها إسرائيل، مما يستوجب تجنيد المزيد من المقاتلين لمواجهتها، بل ضمن صراع يحتدم في السنوات الأخيرة حول الدين والدولة، والجيش هو مجرد ساحة من ساحات الصراع حول هذه المسألة. لذلك، فإن مسألة تجنيد الحريديم للجيش ليست مسألة عسكرية، بل سياسية واجتماعية.

على العكس تماماً، فإن هذه الدعوات جاءت في ظل توجه الجيش والمؤسسة العسكرية نحو تحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش مهني، وفي سياق تراجع معدلات التجند للجيش عموماً في المجتمع الإسرائيلي، بعد صعود مجالات أخرى باتت لا تقل أهمية للحراك الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، من الحراك الذي تضمنه وتوفره الخدمة العسكرية. تعتبر مسألة الخدمة العسكرية للحريديم من المواضيع الصراعية الكبيرة في المجتمع الإسرائيلي، خاصة، وأن مسألة التجند للوحدات القتالية يعتبر مؤشراً على استعداد الفرد لخدمة المجموعة، فهو مؤشر اجتماعي قبل أن يكون حاجة عسكرية صافية.[1] في المقابل، ترفض القيادة الدينية الأرثوذكسية فكرة التجند

* باحث ومحاضر جامعيّ في العلوم السياسيّة، مدير عام مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية– حيفا

**شهدت سنوات الثمانينيات بداية التفكير الجدي بكسر الوضع القائم فيما يتعلق بتجنيد المتدينين اليهود، حيث تشكلت أول لجنة لفحص هذه المسألة، ولحقتها لجان عديدة مُحاولة صياغة منظومة لتجنيد المتدينين. فقد شهد التصدع القومي العلماني تصعيداً منذ سنوات الثمانينيات وخاصة التسعينيات، بسبب تحول إدارة هذا التصدع من سياسات التسوية إلى سياسات الأزمة.**

الإلزامي للجيش، لسببين: الأول، تعليم التوراة لليهودي المتدين مدى الحياة هي مهمة معتبرة، ولا يجب التوقف عنها تحت أي ظرف من الظروف، فضلاً عن كونها تساهم بتعزيز أمن إسرائيل بواسطة الحماية الربانية التي يضمنها تعليم التوراة في أوساط الشعب اليهودي. وثانياً، إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية مكفول في اتفاق تم توقيعه قبل قيام دولة إسرائيل، بين دافيد بن غوريون وحاخامات «أغودات يسرائيل». وكان ادعاء القيادة الدينية أن العالم الديني لليهود تم تدميره في شرق أوروبا بسبب الكارثة اليهودية، ويجب إعادة بنائه من جديد في دولة إسرائيل.

حافظت اليهودية الأرثوذكسية على مركز منظومتها الدينية، متمثلة في تعليم التوراة. فالتوراة كانت مركز الخطاب اليهودي الأرثوذكسي بعد عام ١٩٤٨، واستمرت كذلك بعد عام ١٩٦٧ حتى الآن، وتكّيفها مع دولة إسرائيل كان من أجل الحفاظ على هذه المركزية. وكانت معارضتها لتجنيد طلاب مدارسها الدينية التوراتية في الجيش الإسرائيلي نابعة من الخوف من تدنيس هذا المقدس بعلمنته وصهينته، رغم أنها لم تسلم من تصدعات أصابت منظومتها بفعل ضغط الصهيونية العلمانية والدينية عليها.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن بن غوريون وافق على هذا الاتفاق خشية أن تقوم القيادات الدينية الأرثوذكسية بمعارضة قيام دولة يهودية أمام لجنة الأمم المتحدة التي فحصت مسألة فلسطين وتقسيم البلاد عشية عام ١٩٤٨ . أراد بن غوريون بناء إجماع يهودي على فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين.[٢] في هذا السياق أدى النقاش الطويل بشأن تجنيد المتدينين في الجيش الإسرائيلي إلى وجود نمطين من الجندية، فالجنود المتدينون يفضلون الخدمة بشكل منفرد وضمن مجموعات دينية تحافظ على نمط الحياة الديني، ويفصل الرجال عن النساء في وحداتهم العسكرية، والجيش بات مضطراً لضمان هذا النمط من العسكرية الدينية، إن صح التعبير، ولكنه في الوقت نفسه يفقد مكانته كبوتقة صهر للمجموعات اليهودية المختلفة، تلك المهمة القومية التي شكلت إحدى نقاط القوة في العسكرية الإسرائيلية.[٣] يساهم افتقاد فكرة بوتقة الصهر، وإعادة إنتاج التصدعات الاجتماعية والطبقية داخل الجيش، في تآكل فكرة الجيش الإسرائيلي كجيش الشعب، وهو مصطلح يتكرر في القاموس السياسي والعسكري الإسرائيلي، لكنه يحمل معاني سوسيولوجية مهمة جداً، ففكرة جيش الشعب تعتمد على التجنيد الإجباري، وهذا الأمر يستلزم مستوى عالياً من الثقة بين المواطن والحكومة، وإثبات الحكومة أنها تستحق هذه الثقة، وفي اللحظة التي يتم فيها كسر هذه الثقة، إلى جانب صعود الشعور بغياب الانصاف في صفوف المتجندين، ستضيع فكرة «جيش الشعب».[٤] حذر عوفر شيلح (عضو كنيست حالي عن حزب يوجد مستقبل) في كتابه المهم حول السياسة الأمنية في إسرائيل، من إنتاج جزر مستقلة حريدية كبيرة داخل الجيش، من شأنها دفعه إلى التخلي عن مهمته المركزية والانشغال كل الوقت بواقع معقد داخله.[٥]

ساهمت التحولات الديمغرافية الحاصلة للقواعد الاجتماعية للجيش الإسرائيلي كـ"جيش الشعب"، وخاصة الحضور الكبير لأبناء الصهيونية الدينية وحتى الأرثوذكسية في المؤسسة العسكرية والأمنية، إلى انتاج حقل معرفي جديد في إسرائيل يبحث في العلاقة بين الدين والمؤسسة العسكرية. تنطلق أغلب التوجهات من أن تديين المؤسسة العسكرية نابع من تحولات حدثت داخل التيار الديني القومي نفسه أيديولوجيا وثيولوجيا.[٦] وإلى بداية تحول داخل التيار الأرثوذكسي حديثاً. ففي كانون الثاني ١٩٩٩ تم تشكيل أول فرقة عسكرية من المتدينين الحريديم– "ناحل". ومع ذلك فإن تأويلات دينية أرثوذكسية لا تزال تلعب دوراً في إعاقة اندماج أبناء اليهودية

لا تقوم دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بتقسيم السكان اليهود حسب تدينهم خلال عملية الإحصاء السكاني، ولكنها تتبع طرق إحصائية دقيقة جداً في تحديد درجة التدين للسكان اليهود وأنماط التدين لديهم، وهنالك علاقة واضحة عند اليهود بين أنماط التدين وبين درجة التدين، فالمجتمع الحريدي يتمتع بمميزات سوسيولوجية خاصة به تختلف عن المميزات الاجتماعية لباقي اليهود من جهة.

الأرثوذكسية الدينية بشكل كبير في الجيش، وذلك على عكس أبناء الصهيونية الدينية الذين تشكل العسكرية قيمة دينية لديهم وليست قومية فقط.[٧]

يشير زئيف دروري، أن التدين داخل الجيش نابع من حرص الجيش على الحفاظ على شرعيته، ومكانته. فالجيش مفتوح لكل القطاعات الاجتماعية والثقافية في المجتمع اليهودي، وهو يحاول إدارة هذا الاختلاف الثقافي من خلال تلبية الاحتياجات الثقافية لكل مجموعة ثقافية عبر بناء هيكليات تنظيمية واضحة تلبي هذه الحاجات، مم أدى إلى حضور الدين وموضعته كجزء من الثقافة التنظيمية للجيش. وبحسب دروري، أصبحت الاعتبارات الدينية مُؤثرة أو متساوية التأثير مع الاعتبارات المهنية العسكرية.[٨] بطبيعة الحال، ركزّت معظم الدراسات على تأثير أبناء الصهيونية الدينية على الجيش، نحو تديين الجيش، غير أن هذا المقال لن يناقش هذه الشريحة الدينية، التي ترى أصلاً في الخدمة العسكرية جزءاً من العقيدة والايمان، بل بالشريحة الحريدية التي ترى تناقضاً بين الاثنتين، رغم تعديل مواقفها حول هذا التناقض في العقدين الماضيين.

سيشير البحث لاحقاً أن سنوات الثمانينيات شهدت بداية التفكير الجدي بكسر الوضع القائم فيما يتعلق بتجنيد المتدينين اليهود، فأول لجنة تشكلت لفحص هذه المسألة تشكلت في الثمانينيات، ولحقتها لجان عديدة مُحاولة صياغة منظومة لتجنيد المتدينين، يعتبر الباحثان الإسرائيليان آشار كوهن وباروخ زيسر أن التصدع القومي العلماني شهد تصعيداً منذ سنوات الثمانينيات وخاصة التسعينيات، بسبب تحول إدارة هذا التصدع من خلال سياسات التسوية إلى سياسات الأزمة (وما يمكن أن نطلق عليه أيضاً السياسة التصارعية).[٩] وتنطلق سياسات الأزمة من سعيّ كل طرف لحسم الخلاف لصالحه، وفيما يتعلق بسؤال الدين والدولة، أدت سياسات الأزمة إلى اهتراء تدريجي في اتفاق الوضع القائم الذي وقع في حزيران ١٩٤٧.[١٠]

في الحقيقة، تبيّن قراءة في اتفاق الوضع القائم أنه لم يتم التطرق بتاتا إلى موضوع الخدمة العسكرية، وإنما إلى أربع قضايا أساسية للحياة الدينية: السبت، الطعام (كوشير)، التعليم والأحوال الشخصية. ولكنه أشار إلى أن الطرفين يؤكدان أنه لن يكون هناك «فرض أو تمييز في الشؤون التي تتعلق بالدين». الفرض والتمييز كلمتان متناقضتان في هذا السياق، يظهران تباعاً في النص نفسه، ويمكن من خلالهما فهم توجه كل طرف لتغيير نظام الخدمة العسكرية أو الحفاظ عليها. فعلى الرغم من أن الاتفاق لم يُشر بكلمة واحدة لهذا الموضوع، يتضح أنه يتم استعماله في السجال حوله. فمن يطالبون بتجنيد المتدينين ينطلقون من مفهوم التمييز، ومن يطالبون بإلغاء الخدمة الإلزامية للمتدينين ينطلقون من مفهوم الفرض. التمييز بين من يخدم ومن لا يخدم وغياب تحقيق المساواة في العبء، خطاب سيظهر في السنوات الأخيرة لمن يدفع نحو تجنيد المتدينين اليهود. والفرض بالقوة لنمط حياة لا يتلاءم مع نمط الحياة الديني المتمثل في تعليم التوراة مدى الحياة، خطاب يستعمله من يرفض فرض التجنيد الإلزامي للمتدينين باعتباره مخالفاً لروح الوضع القائم، الذي يضمن نمط حياة دينياً للمتدينين.

## الحريديم في إسرائيل: معطيات ديمغرافية

لا تقوم دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بتقسيم السكان اليهود حسب تدينهم خلال عملية الإحصاء السكاني، ولكنها تتبع طرق إحصائية دقيقة جداً في تحديد درجة التدين للسكان اليهود وأنماط التدين لديهم، وهنالك علاقة واضحة عند اليهود بين أنماط التدين وبين درجة التدين، فالمجتمع الحريدي يتمتع بمميزات سوسيولوجية خاصة به تختلف عن المميزات

الاجتماعية لباقي اليهود من جهة، وحتى تختلف عن التيار الديني القومي. لهذا ومن خلال هذه المميزات السوسيولوجية ومن خلال تواجد الحريدم في مناطق جغرافية معزولة يمكن بطرق إحصائية ومسحية دقيقة معرفة أعدادهم ونسبتهم داخل المجتمع اليهودي. المعطيات الواردة مأخوذة من تقرير أعدته وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل الإسرائيلية، والتي هدفت إلى دمج الحريديم في سوق العمل، وتضمنت في سياق هذا التقرير معطيات إحصائية جديدة حول هذه المجموعة السكانية.

قسم التقرير المجتمع اليهودي في إسرائيل إلى مجموعات سكانية مختلفة حسب درجة التدين، ويظهر من هذا التقسيم النتائج التالية[11]:

| | السكان (بالآلاف) | ٪ مجمل السكان | ٪ من اليهود الإسرائيليين |
|---|---|---|---|
| **مجمل اليهود** | ٦١٢٨,٤ | ٧٩,٦ | ١٠٠ |
| **حريديم** | ٨٣٣,٢ | ١٠,٨ | ١٣,٦ |
| **متدينون** | ٦٥٦,٤ | ٨,٥ | ١٠,٧ |
| **محافظون متدينون** | ٧٢٦,٩ | ٩,٤ | ١١,٩ |
| **محافظون غير متدينين** | ١٣٩٠,٤ | ١٨,١ | ٢٢,٧ |
| **علمانيون** | ٢٥٢١,٢ | ٣٢,٧ | ٤١,١ |

يتضح من الجدول، أن الحريديم يشكلون حوالى ١٤٪ من المجتمع اليهودي، ولكن لا يتوقف الأمر عند هذه النسبة. تشير المعطيات أن معدل التكاثر الطبيعي في صفوف المجموعة الحريدية يصل إلى أكثر من ٧٪ (مقارنة مع نسبة ٢,٢ عن المرأة اليهودية وحوالى ٣,٥٪ عند المرأة العربية)، ما يدل أن هذه المجموعة السكانية سوف تزيد من نسبتها السكانية خلال العقد الأخير. يشكل الأطفال الحريديم (٠-١٤ عاماً) حوالى ٢٠٪ من هذه الشريحة العمرية في المجتمع، ما يدل أن هذه المجموعة ستتحول خلال العقدين القادمين إلى قوة سكانية كبيرة، ما ينعكس أيضاً على قوتها السياسية. تعبر حركتان سياسيتان عن هذه المجموعة السكانية؛ حركة شاس، وهي تمثل الحريديم الشرقيين، ويهدوت هتوراة وهي تمثل الحريديم الأشكنان.

تعتمد الفقرات التالية على قراءة تحليلات الكتاب السنوي للمجتمع المتدين المتزمت (الحريديم) الذي يصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والذي يعتمد في جزء كبير منه على معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وفيها يستعرض أهم المعطيات حول المجتمع المتدين، ومنها المشهد الديمغرافي.[12] وصل عدد المتدينين الحريديم في إسرائيل في عام ٢٠١٧ إلى أكثر من مليون نسمة (تحديداً ١,٠٣٣,٠٠٠ نسمة). وذلك مقابل ٧٥٠ الفاً عام ٢٠٠٩. يعتبر النمو السكاني للحريديم كبيراً جداً، حيث استقر على ٤,٤٪ في السنة منذ عام ٢٠٠٩، وذلك مقابل نسبة نمو تصل إلى ١,٩٪ لمجمل السكان في إسرائيل، و-١,٤٪ للنمو السكاني في المجتمع اليهودي تحديداً. يعود النمو السكاني الكبير للمجتمع الحريدي إلى تمازج عوامل عديدة، أهمها معدلات ولادة عالية والزواج في جيل مبكر. ارتفعت نسبة الحريديم من مجمل سكان إسرائيل من ١٠٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٢٪ عام ٢٠١٧. وإذا استمرت هذه التوجهات الديمغرافية فإن المجتمع الحريدي سوف يضاعف نفسه عددياً كل ١٦ عاماً. مقابل ٥٠ عاماً في المجتمع اليهودي عموماً، و-٣٧ عاماً لدى سكان إسرائيل. غير أن التوقعات تشير أنه سيكون هنالك تراجع في نمو السكان في المجتمع الحريدي بسبب تراجع التكاثر الطبيعي في المستقبل وارتفاع جيل الزواج، وخروج المرأة المتدينة للعمل، فضلاً عن الاندماج في التعليم الأكاديمي والمهني.[13]

يتميز المجتمع المتدين بكونه مجتمعاً فتيّاً، حيث تصل نسبة الشريحة الجيلية ٠-١٩ في هذه المجموعة إلى ٥٨٪ من مجمل المتدينين المتزمتين في إسرائيل، مقابل ٣٠٪ من مجمل السكان اليهود. تدل هذه المعطيات أن المجتمع الحريدي أصغر جيلياً من المجتمع اليهودي عموماً.

كما ذكر سابقاً، تعتمد التوقعات الديمغرافية المستقبلية للمجموعة الحريدية على المعطيات الحالية، وتشير التقديرات أن نسبة الحريديم ستصل عام ٢٠٣٠ إلى حوالى ١٦٪ من مجمل سكان إسرائيل، في هذا العام سيصل عدد الحريديم حتى الجيل ٢٠، إلى حوالى مليون نسمة، فضلا عن أن نسبتهم من الشريحة الجيلية نفسها ستصل إلى ٢٥٪ من مجمل هذه الشريحة في إسرائيل؛ أي أن ربع سكان إسرائيل حتى جيل ٢٠ سنة، سيكونون حريديم. فيما سيصل عدد الحريديم في العام ٢٠٣٣ إلى حوالى مليونيّ نسمة[14]. ووفق التوقعات الديمغرافية نفسها، ستجاوز عدد الحريديم في إسرائيل عدد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في العام ٢٠٤٣. وفي العام ٢٠٦٠، ستصل نسبة الحريديم من مجمل اليهود في إسرائيل إلى حوالي ٤٠٪.

**شكلت مسألة تجنيد المتدينين الحريديم للجيش إحدى المسائل التي تلعب دوراً في الصراع بين الحريديم ومجموعة الأغلبية اليهودية غير المتدينة، بما في ذلك الصهيونية الدينية، التي تُقدس الخدمة العسكرية. وجرت في الماضي محاولات تشريعيّة وتسويات سياسية عديدة للوصول إلى صيغة للتعامل مع هذه المسألة.**

وتشير المعطيات التي أوردها تقرير معهد «شموئيل نئمان» في معهد التخنيون في حيفا أن معدل الزيادة في عدد الحريديم في إسرائيل يتراوح بين ٤–٧ بالمائة في السنة، ما يعني أن الحريديم يضاعفون عددهم كل ١٠–١٦ سنة.[١٥] وحسب تقرير صدر بعنوان «إسرائيل ٢٠٢٨»، فإنه إذا استمرت المؤشرات الديمغرافية الحالية للحريديم في الاتجاه نفسه، فستشكل نسبتهم في العام ٢٠٢٨، حوالى خُمس السكان اليهود في إسرائيل، وسيشكل الطلاب الحريديم الذين سيلتحقون بالصف الأول حوالى ٤٠٪ من مجمل طلاب الصف الأول اليهود في العام نفسه.[١٦] وحسب تنبؤات دائرة الإحصاء المركزية، المعتمدة على السمات الديمغرافية الحالية للحريديم في إسرائيل، فإن عددهم سيصل في العام ٢٠٥٩ إلى حوالى أربعة ملايين ومائة ألف نسمة، وسيشكلون حوالى ٣٥٪ من مجمل السكان في إسرائيل، بينما ستشكل شريحة الجيل ٠–١٩ الحريدية في العام نفسه ما يقارب ٥٠٪ من مجمل السكان في الدولة (وليس اليهود فقط).[١٧] وتوضح المعطيات أن معدل التكاثر الطبيعي للمرأة المتديّنة الحريدية يصل إلى ٦,٥٪ مقارنة مع ٢,٩٪ في المجتمع اليهودي عموماً.[١٨]

حدد قانون الخدمة العسكرية من هو الحريدي، بأنه «الشخص الذي درس في مؤسسة تعليمية حريدية، معرفة كذلك حسب القانون، وذلك خلال الفترة العمرية من ١٤ عاماً حتى ١٨ عاماً». إذن، يتبنى قانون الخدمة العسكرية تعريف الشاب الحريدي بحسب خلفيته التعليمية. ومع ذلك، فقد رفضت المحكمة العليا هذا التعريف الذي بقيّ سارياً في القانون حتى كانون الأول ٢٠١٨، معتبرة أن هذا التعريف واسع جداً، وقد يشمل بالضرورة شباباً ليسوا بحريديم.[١٩]

## تجنيد الحريديم في الجيش: تخبط وغياب الحسم

أعفت القيادة الصهيونية الشباب الحريدي من الخدمة العسكرية بصورة غير رسمية خلال حرب ١٩٤٨. ففي آذار ١٩٤٨ أعلن يسرائيل غليلي قائد الهاغناه عن إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، واقتصار مهمتهم على حماية الأماكن التي يسكنون فيها بعد تدريبهم على ذلك. في كانون الثاني ١٩٥١، بعث دافيد بن غوريون برسالة لوزارة الدفاع وقائد هيئة الأركان، موضحاً لهم بأنه قرر إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، لأنهم «يعملون» بدراسة التوراة، وما داموا كذلك فإنه سيتم إعفاؤهم.[٢٠]

شكلت مسألة تجنيد المتدينين الحريديم للجيش إحدى المسائل التي تلعب دوراً في الصراع بين الحريديم ومجموعة الأغلبية اليهودية غير المتدينة، بما في ذلك الصهيونية الدينية، التي تُقدس الخدمة العسكرية. وجرت في الماضي محاولات تشريعيّة وتسويات سياسية عديدة للوصول إلى صيغة للتعامل مع هذه المسألة. بُعيد إقامة دولة إسرائيل، توصل رئيس الحكومة حينها دافيد بن غوريون إلى تسوية مع المتدينين في تشرين الأول عام ١٩٤٨ بإعفائهم من التجنيد، ليستمروا في دراستهم في المدارس الدينية (ييشيفوت). كان عدد الطلاب المتدينين في ذلك الوقت يصل إلى حوالى ٤٠٠ طالب. في هذا

الحريديم والجيش: بصمات متبادلة.

**تجددت المحاولات لترتيب مسألة تجنيد المتدينين مع إقامة لجنة «طال»، على اسم القاضي تسيفي طال، والتي أقيمت عام ١٩٩٩، في عهد حكومة أيهود باراك. أقيمت اللجنة في أعقاب التماس للمحكمة العليا، حيث أصدرت المحكمة هذه المرة قراراً أكثر وضوحاً بعدم صلاحية وزير الدفاع منح إعفاء شامل لطلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية بدون مسوغ قانوني ينظم هذه المسألة.**

السياق، يمكن القول إن بن غوريون اتخذ قرار إعفاء المتدينين من الخدمة في الجيش لأربعة أهداف مركزية:

**الأول:** رأب التوتر الذي كان يمكن أن يتصاعد في الدولة الجديدة وهي في أمس الحاجة إلى تأسيس مرحلة بناء الأمة بهدوء.

**الثاني:** لم يكن عدد طلاب المدارس الدينية كبيرا، وهو ثمن يمكن دفعه بالنسبة له من أجل الحفاظ على حالة الهدوء المجتمعي القائم.

**ثالثا:** كان بن غوريون يعتقد أن إسرائيل والمجتمع اليهودي سيتطوران في اتجاه تحييد الدين عن المجال العمومي واختفائه، حيث أن عدد الحريديم سيضل قليلاً ويتضاءل من الوقت.

**رابعا:** كسب شرعية إسرائيل كمركز لليهودية الأرثوذكسية بعد تدمير المراكز اليهودية في أعقاب الكارثة.

إلا أن توقعات بن غوريون الأربعة ذهبت هباء الرياح، وأهمها ازدياد عدد طلاب المدارس اليهودية المتزمتة الذين باتوا يستغلون هذه التسوية لإعفائهم من الخدمة العسكرية. كما أن نفوذهم السياسي زاد في الحكومات وبات ينظر لهم بأنهم يحصلون على حقوق وامتيازات بسبب نفوذهم السياسي دون أن يشاركوا في الخدمة العسكرية. وبات موضوع تجنيد الطلاب اليهود المتدينين مطلباً من أحزاب غير دينية، لدوافع سياسية انتخابية ولدوافع أيديولوجية. على كل حال، استمر الوضع القائم الذي صكه بن غوريون حتى عام ١٩٩٨، حيث أصدرت المحكمة العليا قراراً يقضي بأن ازدياد عدد المتدينين الذين يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بناء على التسوية السابقة تحتاج إلى ناظم جديد يتم من خلال تشريع قانوني جديد ينظم هذه المسألة.

خلال الأعوام ١٩٦٨ – ١٩٧٠، طالب وزير الدفاع آنذاك، موشيه ديان، بحصر عدد المتجندين الحريديم بـ٨٠٠ طالب فقط. في العام ١٩٧٠ تم الالتماس للمحكمة العليا ضد عدم تجنيد ٥٠٠٠ طالب متدين من المدارس الدينية، وقد أصدرت المحكمة قراراً أشارت فيه أنها لا تفضل البت في الموضوع، بل تركه لقرار السلطات السياسية بهذا الشأن. ومع صعود الليكود للحكم، كانت حركة أغودات يسرائيل شريكاً في الحكومة برئاسة مناحيم بيغن، قرر الأخير إلغاء التسوية التي كانت مفروضة على الحريديم من أجل التجند، حتى لو كانت بأعداد قليلة.

تم في العام ١٩٨٦ تشكيل لجنة كاهن برئاسة عضو الكنيست مناحيم كاهن من حزب العمل، وهو حاخام يهودي. قدمت اللجنة توصياتها في العام ١٩٨٨، واقترحت العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل عام ١٩٧٥، والذي يعني إعفاء طلاب المدارس الدينية المعترف بها. بالإضافة إلى ذلك، اقترحت اللجنة بناء أطر تعليميّة تعطي شهادة تأهيل أكاديمي يتعلم بها طلاب المدارس الدينية أبناء الشريحة الجيلية ١٨–٢٤ عاماً، بحيث يتم اختيار أفضل ٢٠٠ طالب وإعفاءهم من الخدمة العسكرية والاستمرار بتعليمهم، أما الباقين فيتم تجنيدهم مدة عام فقط، غير أن توصيات اللجنة لم يتم تطبيقها بشكل كامل.[٢١]

تجددت المحاولات لترتيب مسألة تجنيد المتدينين مع إقامة لجنة «طال»، على اسم القاضي تسيفي طال، والتي أقيمت عام ١٩٩٩، في عهد حكومة أيهود باراك. أقيمت اللجنة في أعقاب التماس للمحكمة العليا في كانون الأول ١٩٩٨، في هذا الشأن، حيث أصدرت المحكمة هذه المرة قراراً أكثر وضوحاً بعدم صلاحية وزير الدفاع منح إعفاء شامل لطلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية بدون مسوغ قانوني ينظم هذه المسألة. وقد جاءت لجنة طال من أجل صياغة إطار قانوني يتم من خلاله تسوية هذه المسألة. تم تقديم تقرير اللجنة في عام ٢٠٠٠، وفي العام ٢٠٠٢ تم سنّ قانون «طال» الذي يُمكّن من إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية حسب الشروط الواردة فيه.

**قامت الحكومة عام ٢٠١٤ بسن قانون «المساواة في العبء» وهو فعلياً تعديل لقانون الأمن عام ١٩٨٦. تمثل هدف القانون بزيادة عدد الطلاب المتدينين الذين يتجندون للجيش وبعدها دمجهم في سوق العمل الإسرائيلي. وقد أشار التعديل إلى أنه في حالة رفض الجمهور الحريدي توفير عدد محدد من المتجندين للجيش، فإن الحكومة ستتعامل معه مثل رافضي الخدمة العسكرية للمجموعات الأخرى.**

بموجب القانون، فإن المتدين اليهودي في جيل ٢٢، يختار بين إمكانيتين: الاستمرار في التعليم أو العمل. من يختار العمل يمكنه الاختيار بين خدمة عسكرية قصيرة من سنة وأربعة شهور وبين الخدمة المدنية مدة عام بدون أجر، مع إمكانية أن يعمل بمهنة أخرى. علاوة على ذلك، أقر القانون توسيع أطر الخدمة العسكرية داخل الجيش من الوحدة الخاصة بالمتدينين (وحدة ناحل) وفرض القانون على الطلاب الذين لا يخضعون لهذه التسوية.[٢٢]

إذن، جاءت اللجنة لبناء أرضية قانونية يتم الاستناد عليها، تمكن الحكومة من إعفاء الطلاب المتدينين اليهود من الخدمة العسكرية، دون إغلاق الباب أمام من يريد ذلك ضمن أطر عسكرية خاصة بهم. على كل حال، تم تشريع ما عرف بقانون «طال»[٢٣] في العام ٢٠٠٢ بأغلبية ٥١ عضو كنيست ومعارضة ٤١ عضو. تم نشر القانون في العام ٢٠٠٢، وتم تحديد مدته بخمس سنوات، مع إمكانية تمديد العمل به لخمس سنوات أخرى (حتى العام ٢٠١٢).

في أيلول ٢٠٠٥، أعلنت الدولة للمحكمة العليا أن قانون طال فشل، فلم تستطع الحكومة توسيع عدد المتجندين الحريديم للجيش، فمنذ تشريعه عام ٢٠٠٢، نجحت الحكومة في تجنيد أعداد قليلة جداً من أبناء المدارس الدينية، لا بل إن الجيش أعلن أن عدد الذين يتم رفضهم للخدمة العسكرية ازداد منذ سنّ القانون بصورة كبيرة، ما أدى إلى الوصول إلى نتيجة أن مهمة تجنيد المتدينين للجيش في إطار قانون طال قد فشلت.[٢٤]

على ضوء فشل قانون طال، أصدرت المحكمة العليا في شباط ٢٠١٢ قراراً مفاده أن قانون طال يعتبر قانونا غير دستوري، وبما أن القانون تم تمديده مرتين مدة خمس سنوات (٢٠٠٢-٢٠١٢) فإن الكنيست لا تستطيع تمديده مرة أخرى. ورغم معارضة الأحزاب الدينية، شكلت الحكومة «لجنة المساواة في العبء» برئاسة عضو الكنيست حنان بلسنر لصياغة منظومة بديلة للتجنيد مكان منظومة قانون طال، بهدف إلغاء تأجيل تجنيد طلاب المدارس الدينية بدون أفق مُحدد. قاطعت الأحزاب الدينية اللجنة الجديدة، وأعلنت أنها لن تتعاون معها، وبعد شهر ونصف من تشكيلها قام رئيس الحكومة نتنياهو بإلغاء اللجنة في أعقاب معارضة الأحزاب الدينية التي كانت حكومته تتكئ عليها في أعقاب انتخابات ٢٠٠٩، والتي مهدت لعودة نتنياهو كرئيس للحكومة من جديد.[٢٥]

بعد انتخابات ٢٠١٣، وصعود حزب يوجد مستقبل (ييش عتيد) برئاسة يائير لبيد، والذي كان مفاجأة الانتخابات بحصوله على ١٩ مقعداً، والذي رفع في برنامج حزبه الجديد مبدأ المساواة في العبء، شكل نتنياهو حكومته الجديدة بدون الأحزاب الدينية الحريدية. تم على أثر ذلك تشكيل لجنة بيري (على اسم رئيس جهاز الأمن العام السابق، وعضو حزب يوجد مستقبل- يعقوب بيري). أقرت اللجنة بأن الحكومة سوف تفرض عقوبات اقتصادية على المدارس الدينية التي لن تلتزم بتحقيق عدد المجندين المطلوب، في المقابل ستتم مكافأة المدارس الدينية اقتصادياً في حالة استوفت عدد المتجندين من صفوفها. علاوة على ذلك، أوصت اللجنة بأنه في حالة لم يتم استيفاء عدد المتجندين فإنه سيتم فتح إجراءات جنائية ضد المتخلفين عن التجنيد.[٢٦]

تم في أعقاب قرارات لجنة بيري تشكيل لجنة جديدة برئاسة ايليت شاكيد، من البيت اليهودي، حزب الصهيونية الدينية الذي كان شريكاً في الحكومة، حيث كان نفتالي بينيت، رئيس الحزب، في تحالف «أخوة» مع يائير لبيد، وعملا معاً على فرض شروطهما على نتنياهو عشية تشكيل الائتلاف الحكومي. كان هدف اللجنة صياغة قانون تجنيد جديد حول تجنيد أبناء المدارس الدينية الحريدية في الجيش، الخدمة المدنية وسوق العمل، وذلك على ضوء توصيات لجنة بيري. ورغم التحالف بين يوجد مستقبل والبيت اليهودي، إلا أنهما اختلفا على بند

**ساهم تجنيد المتدينين في الجيش، سواء من أبناء الصهيونية الدينية أو الحريديم، في تأقلم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مع هذا الواقع في أنظمتها الداخلية، وساهم في توسيع المهام المناطة بالمؤسسة الدينية العسكرية، بما يتعدى الإجراءات الروتينية مثل مراقبة الطعام، وتقديم المشورة الدينية للقرارات العسكرية، مثل تحديد المتوفى، ومسائل رفات الجنود والمفقودين وغيرها.**

العقوبات الاقتصادية والجنائية ضد المتخلفين عن التجنيد. وبعد تدخل نتنياهو أقرت لجنة شاكيد بند الإجراءات الجنائية في قانون المساواة في العبء.[٢٧] في آذار ٢٠١٤ عرض القانون الذي صاغته لجنة شاكيد على الكنيست، وتم إقراره بالقراءة الثانية والثالثة.

قامت الحكومة عام ٢٠١٤ بسن قانون «المساواة في العبء» وهو فعلياً تعديل لقانون الأمن عام ١٩٨٦ . تمثل هدف القانون بزيادة عدد الطلاب المتدينين الذين يتجندون للجيش وبعدها دمجهم في سوق العمل الإسرائيلي. وقد أشار التعديل إلى أنه في حالة رفض الجمهور الحريدي توفير عدد من المتجندين للجيش في العام ٢٠١٧ والذي يصل إلى ٥٢٠٠ طالب، فإن الحكومة ستتعامل معه بنفس أدوات التعامل مع رافضي الخدمة العسكرية للمجموعات الأخرى وتفرض عليهم عقوبات مالية وإدانات جنائية. بينما إذا وفّر الجمهور الحريدي هذا العدد، فستقوم الحكومة بإعفاء الباقين من الخدمة العسكرية بعد تأجيل خدمتهم للجيل ٢٦ .

تم مع تشكيل الحكومة الجديدة في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٥، ودخول الأحزاب المتدينة إلى الحكومة وخروج حزب «يوجد مستقبل»، وبسبب تبعية الحكومة للأحزاب الحريدية، إلغاء التعديل الذي قامت به الحكومة السابقة، وتم سن قانون جديد يتيح تأجيل تجنيد المتدينين حتى عام ٢٠٢٣، غير أن المحكمة العليا ألغت هذا القانون تحت ادعاء أنه لا يحقق المساواة بين أولئك المفروض عليهم التجنيد.[٢٨] أثار إلغاء القانون غضب الأحزاب الحريدية على المحكمة العليا، وأعاد النقاش من جديد حول سؤال تجنيد المتدينين حيث تطالب الأحزاب المتدينة مرة أخرى بسن قانون جديد مُعدل يتلاءم من طلباتها، بينما تطالب الأحزاب الأخرى لا سيّما حزب يسرائيل بيتينو برئاسة أفيغدور ليبرمان الذي شغل منصب وزير الدفاع بسن قانون لا يتجاوب مع ما تطلبه الأحزاب المتدينة، الأمر الذي هدد استمرار الحكومة، مما دفع ليبرمان نفسه إلى الانسحاب منها.

في أعقاب نتائج انتخابات آذار ٢٠١٥، وتراجع قوة حزب يوجد مستقبل، وتشكيل نتنياهو لحكومته الجديدة بدون لبيد، وعودة الأحزاب الدينية إلى الائتلاف الحكومي، تم إدخال تعديل على القانون بُعيد تشكيل الحكومة مباشرة، وتم إلغاء العقوبات الجنائية على طلاب المدارس الدينية، على الأقل حتى عام ٢٠٢٣ . تشير صيرورة السجال الإسرائيلي والقانوني حول تجنيد المتدينين إلى غياب القدرة على حسم الموضوع، النابع من ميزان القوى السياسي في المشهد السياسي الإسرائيلي، ولكنه يدل من الجهة الأخرى، وهذا هو الأهم، على أن الأطراف تسعى إلى حسم هذه المسألة كلّ لتوجهاته الأيديولوجية، والحسم لا ينبع من حاجة عسكرية، بل من تحولات في المجتمع الإسرائيلي، استحضرت من جديد سؤال الدين والدولة في العقود الثلاثة الماضية.

بعد الفراغ الذي وُجد في أعقاب القانون القديم، يدور نقاش داخل الائتلاف الحكومة وخارجه حول سنّ قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية. حيث تطالب الأحزاب الحريدية بسن قانون يتجاوب مع توجهاتها من الموضوع، بينما تطالب أحزاب أخرى بسن قانون يتلاءم من احتياجات الجيش، حيث أعلن ليبرمان أن أي القانون يراد تشريعه عليه أن يُصاغ بناء على توصية الجيش وليس توصية الأحزاب الدينية. في البداية

الحاخام الحريدي يويل شوارتز يتحدث إلى الجنود قبيل أحد الاجتياحات لغزة.

وتحديداً في اذار ٢٠١٨، هددت الأحزاب الحريدية بأنها لن تصوت على ميزانية الدولة إذا لم يتم سن قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية، وكانت الحكومة على شفا السقوط جراء هذا القرار. حينها بعث حزب الليكود برسالة للأحزاب الحريدية بأن إصرارهم على سن القانون في ذلك الوقت قبل اكتمال النقاش حوله سيؤدي إلى تقديم الانتخابات. رغم أن هنالك ادعاء مفاده أن تهديد الأحزاب المتدينة لم يكن جدياً، فقد تم التوصل إلى تسوية بتأجيل سن القانون حتى اكتمال النقاش حوله، وهذا ما تم فعلاً، الأمر الذي بيّن هشاشة تهديد الأحزاب الحريدية، والتي عاودت بتهديد أكثر وضوحاً بأنه في حالة عدم سن قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية فإنها سوف تنسحب من الحكومة، ما يعني إسقاطها. على كل حال، قامت الحكومة، وتحديداً وزير الدفاع آنذاك ليبرمان، بصياغة اقتراح قانون بناء على توصية لجنة عينها هو داخل الجيش، وشكلت توصيات اللجنة أساس القانون الذي اقترح على الحكومة تبنيه.

يتضمن القانون الذي صاغه الجيش، بادعاء ليبرمان، زيادة عدد المتجندين المتدينين للجيش بشكل تدريجي، بحيث يشمل إعطاء امتيازات لهم، بينما سيتم فرض غرامات اقتصادية على الذين يتخلفون عن التجنيد، وإلغاء العقوبات الجنائية التي كانت موجودة في القانون السابق، وقد صرح نتنياهو بأنه بعد إقرار القانون في القراءة التمهيدية سوف يعقد اجتماعاً لكل مركبات الائتلاف الحكومة لنقاش القانون والوصول إلى تسوية بصدده. وأعلنت الأحزاب الحريدية (يهدوت هتوراه وشاس) أنها ستصوت ضد القانون، بينما أعلن حزب يوجد مستقبل من المعارضة عن تأييده القانون، لا سيّما وأن الحزب أعلن أن صيغة القانون الجديدة لا تختلف كثيراً عن صيغة قانون «المساواة في العبء» السابق الذي سنته الحكومة السابقة، عندما كان الحزب عضواً في الائتلاف الحكومي. وقد ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الأحزاب الحريدية ستحاول إسقاط القانون بصيغته الحالية، ومن أجل ذلك توصلت إلى تسوية مع القائمة المشتركة بحيث تصوت الأخيرة ضد القانون، بينما تصوت الأحزاب الحريدية ضد قانون منع رفع الأذان.[٢٩] وبقي القانون عالقاً حتى الآن ولم يتم الحسم فيه حتى مع تشكيل الحكومة الجديدة الحالية في إسرائيل.

## تجنيد الحريديم في الجيش: تفكيك الجيش كبوتقة صهر

ساهم تجنيد المتدينين في الجيش، سواء من أبناء الصهيونية الدينية أو الحريديم، في تأقلم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مع هذا الواقع في أنظمتها الداخلية، وساهم في توسيع المهام المناطة بالمؤسسة الدينية العسكرية، بما يتعدى الإجراءات الروتينية مثل مراقبة الطعام، وتقديم المشورة الدينية للقرارات العسكرية، مثل تحديد المتوفى، ومسائل رفات الجنود والمفقودين وغيرها.

تشير معطيات مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست أن عدد الحريديم الذين تجندوا للجيش في الفترة ٢٠١٣–٢٠١٦ ارتفع بنسبة ٤٥٪؛ أي، من ١٩٧٢ مجنداً عام ٢٠١٣ إلى ٢٨٥٠ مجنداً عام ٢٠١٦. غير أن المعطيات تشير إلى تراجع عدد المجندين الحريديم من مجموعة الهدف خلال هذه الفترة، ففي عام ٢٠١٣، وصلت نسبة المجندين الحريديم من مجموعة الهدف التي تم تحديدها إلى ٩٩٪، وتراجعت إلى ٨٩٪ عام ٢٠١٦. تجدر الإشارة إلى أنه في العام ٢٠١٧ تجند للجيش ما يقارب ٣٠٧٠ مجنداً حريدياً، غير أن نسبتهم من مجموعة الهدف غير معروفة، لأن الأخيرة لم يتم تحديدها أصلا. وهكذا وصل عدد الجنود الحريديم في الجيش عام ٢٠١٨ إلى ٧٢٥٠ جندياً حريدياً، وتوضح المعطيات أن ١٩٪ منهم يخدمون في مسارات عسكرية عامة في الجيش، بينما يخدم الباقون (٨١٪) في مسارات خاصة بالجنود الحريديم.[٣٠]

**جدول: عدد المجندين الحريديم في سنوات التجنيد ٢٠١٣–٢٠١٧**

| سنة التجنيد | هدف التجنيد | عدد الذين تجندوا | نسبة الذين تجندوا من مجموعة هدف التجنيد |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ٢٠٠٠ | ١٩٧٢ | ٩٩٪ |
| ٢٠١٤ | ٢٣٠٠ | ٢٢٠٣ | ٩٦٪ |
| ٢٠١٥ | ٢٧٠٠ | ٢٤٧٥ | ٩٢٪ |
| ٢٠١٦ | ٣٢٠٠ | ٢٨٥٠ | ٨٩٪ |
| ٢٠١٧ | لم يُحدد | ٣٠٧٠ | |

وصل عدد الجنود الحريديم في الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٨ إلى حوالي ٧٢٠٠ جندي، أغلبهم يخدمون ضمن مسار يسمى «نيتسح» (٤٢٪). بينما يخدم ١٩٪ منهم في وحدات الجيش المختلفة.[٣١] ويخدم الجنود في مسار نيتسح في وحدة «نيتسح يهودا» وهي وحدة معروفة بعنفها اليومي تجاه الفلسطينيين.

**جدول يوضح مسارات**

**الخدمة العسكرية للحريديم في الجيش**

| المسار | جمهور الهدف | مميزات الخدمة | ما يقدم للمجندين في المسار |
|---|---|---|---|
| **مسار نيتسح** | مُخصص للحريديم أبناء الشريحة الجيليّة ١٨–٢١. يشكلون ٤٢٪ من الجنود الحريديم في الجيش. | المحافظة بشكل كامل على نمط الحياة الحريدية، ويتم مرافقة الجنود من طرف حاخامات جمعية «نيتسح يهودا» | الخدمة في وحدة «نيتسح يهودا» تستمر مدة سنتين، وسنة تطبيقية يستطيع خلالها الجنود إكمال تعليمهم الثانوي، المهني أو الديني. |
| **وحدة «حيتس» في كتيبة المظليين** | مُخصص للشريحة الجيلية ١٨–٢١، والذي نجحوا في اختبار المسارات القتالية، وللجنود الراغبين بالحفاظ على نمط حياة حريدي في الجيش ضمن كتيبة المظليين. | المحافظة بشكل كامل على نمط الحياة الحريدية. تكون مرافقة حاخامات للجنود أيام السبت. | تمتد الخدمة لعامين، وثمانية أشهر إضافية تحضيرية للاندماج بسوق العمل. |
| **وحدة تومر في كتيبة غفعاتي** | مُخصص للحريديم من أبناء الشريحة الجيلية ١٨–٢١. | الحفاظ على نمط حياة حريدي، مخصص للرجال فقط، ومرافقة دينية خلال أيام السبت، درس ديني يومي، طعام حسب الشروط الدينية، وصلاة جماعية. | تمتد الخدمة لعامين، وعام ثالث لإكمال الدراسة. |
| **مسارات دمج الحريديم (شاحر).** | مُخصص لأبناء الشريحة الجيلية ١٨–٢١، ويشمل الخدمة في سلاح الجو، والبحر، والدفاع المدني والاستخبارات العسكرية، وقسم التكنولوجيا، والقوى البشرية، والمؤسسة الدينية العسكرية. يشكلون ٢٨٪ من المجندين الحريديم في الجيش. | الحفاظ على نمط حياة حريدي، مخصص للرجال فقط، ومرافقة دينية خلال أيام السبت، درس ديني يومي، طعام حسب الشروط الدينية، وصلاة جماعية. | يتميز المسار باكتساب مهنة خلال الخدمة، تشمل الخدمة تأهيل في اللغة الإنجليزية والرياضيات، ومهارات مهنية أخرى تساعد المجند على الخدمة في الجيش. |
| **مسار أكاديمي** | مُخصص للحريديم حتى جيل ٢٣، الذي تجندوا بعد اكتسابهم لمهنة ويرغبون في توسيع تجربتهم المهنية خلال الخدمة العسكرية. | | تمتد الخدمة لأربع سنوات، اثنتان منها تعليمية، واثنتان خدمة في المسار الحريدي. ويشمل اكتساب لقب بكالوريوس، والاندماج في الخدمة العسكرية بما يتلاءم مع ذلك. |

دفعت حالة التديين في المؤسسة العسكرية قيادات عسكرية من داخلها للتحذير من التطرف الديني في الجيش. في العام ٢٠١١، أرسل رئيس قسم القوى البشرية، آفي زامير، رسالة إلى قائد الجيش يطالبه فيها بوقف التطرف الديني في المؤسسة العسكرية والجيش.[٣٢] اعتمد زامير في رسالته على تقرير أعدته مستشارة قائد الجيش غيلا خليفي – أمير، التي ادّعت في تقريرها أن القواعد الاجتماعية الجديدة في الجيش تفرض تصورات دينية متطرفة عليه. وظهر في تقارير أخرى أن المؤسسة الدينية العسكرية اجتاحت شعبة التربية في الجيش، وسيطرت عليها، وتزود الجنود بموادّ تعليمية وتنظم لقاءات تربوية تؤكد على المفاهيم الدينية، لدرجة أن مراقب الدولة أشار إلى هذه الظاهرة، وخاصة بعد مشهد قيام حاخام الجيش السابق، حاييم رونتسكي، بالتنقل بين الجنود وتشجيعهم قبل الذهاب إلى المعركة في الحرب على غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مستخدمًا خطابًا دينيًا، وهذه ليست من وظائفه كحاخام عسكري للجيش.[٣٣] ولاحقًا أدخل الجيش قسمًا تربويًا وتعليميًا خاصًا يقوم على تعزيز الهُويّة اليهودية في صفوف الجنود، حيث يجري التعامل مع الجيش كـ"جيش يهودي".[٣٤]

## خاتمة: بين تديين الجيش وصهينة الحريديم

تطرح مسألة تجنيد المتدينين الحريديم في الجيش الإسرائيلي مسألة وُجهة دولة إسرائيل في الفترة التي فيها مزيج بين التوجهات النيوليبرالية الاقتصادية والتوجهات القومية الدينية. فمن جهة تحاول الدولة أو أحزاب الأغلبية غير المتدينة دمج الحريديم في الجيش الإسرائيلي وسوق العمل، حيث يتم الربط بين الاندماجين في الخطاب الإسرائيلي العام، وبين الرغبة في سحب الدولة من سياسات العطايا المالية والامتيازات الاجتماعية الاقتصادية التي تقدمها لهذه المجموعة، ومن جهة أخرى في محاولة صهينة هذه المجموعة عبر انخراطها في الجيش، وتحملها العبء العسكري، وذلك على الرغم من أن التحديات الأمنية والعسكرية لإسرائيل لا تستدعي التعبئة العسكرية الشعبية، وتجنيد كل فئات المجتمع. ما يعني أن المسألة لست الحاجة العسكرية. يتم طرح مسألة تجنيد المتدينين للجيش في ظل تراجع معدلات التجنيد لدى الفئات الأخرى في المجتمع الإسرائيلي، وهو أمر يؤكد أن المسألة تتجاوز السؤال العسكري إلى السؤال السياسي وبناء إسرائيل كدولة نيوليبرالية وقومية في الوقت نفسه.

لا نعلم إن كان الطرفان – المؤيدون للخدمة الالزامية والمعارضون لها – يعلمان أن تجنيد اليهود المتدينين سوف يغير الجيش ويغير تدين المتدينين أيضاً. واذا كان الدافع نحو تجنيد المتدينين من منطلقات علمانية قومية ومساواة في تحمل العبء، فإن تغلغل المتدينين الحريديم إلى الجيش سوف يعزز التوجهات الدينية داخل المؤسسة العسكرية، وهي صيرورة لعب فيها أبناء الصهيونية الدينية دوراً كبيراً، وسوف يتعمق الأمر مع دخول المتدينين الأرثوذكسيين الأكثر تزمتاً من أبناء الصهيونية الدينية. ولكن التفاعل لن يكون من اتجاه واحد. فالجيش سوف يؤثر على الشرائح الدينية المتدينة نحو اتجاهين؛ تبنيهم للصهيونية في صيغتها الدينية المتطرفة، حتى صيغة تتجاوز الصهيونية الدينية ذاتها، وأيضا سوف تساهم في اندماجهم في سوق العمل والتعرف على المجال العمومي غير المتدين. بدأ الجيش يبني ويتبنى منظومات ومسارات خاصة داخله يستطيع من خلالها استيعاب المتدينين، وبذلك يفقد الجيش دوره كبوتقة صهر للشرائح اليهودية المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، فضلا أنه يحول الجيش في جوانب منه إلى شركة تأهيل مهني للشباب المتدين. فكما أن النخب القديمة انتقلت إلى الوحدات التكنولوجية في الجيش، وترى فيه محطة للتقدم المهني بعد الخدمة العسكرية، فإن الجيش يلعب الدور نفسه مع المتدينين اليهود. لذلك فإن كلا الطرفين السياسيين والأيديولوجيين المتصارعين على مسألة فرض التجنيد الإلزامي على المتدينين سيفقدان عالمهما الصافي الذي يتصارعون من أجله، فالعلمانيون الذين يدفعون نح تجنيد المتدينين سيجدون أن الجيش بات أكثر تدينا، والمعارضون للتجنيد إلا بأعداد قليلة سيجدون أن شبابهم صاروا أكثر صهيونية.

## الهوامش

١ . يوحنان بيريس واليعازر بن-رفائيل، **القرب والصراع: تصدعات في المجتمع الإسرائيلي**، (تل أبيب: منشورات عام عوبيد، ٢٠٠٦)، ص ١٢٧.

٢ . بيريس وبن-رفائيل، **القرب والصراع**...، ص ١٢٧

٣ . مئير الرن وغابي شفر، **الخدمة العسكرية في إسرائيل: تحديات، خيارات وتداعيات** (تل ابيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠١٥)، ص: ٤٣-٤٧.

٤ . يغيل ليفي، **القائد الإلهي، تدين الجيش في إسرائيل** (تل أبيب: منشورات عام عوبيد، ٢٠١٥)، ص: ٢٨٨-٢٩٠.

٥ . عوفر شيلح، **الشجاعة للانتصار: السياسة الأمنية الإسرائيلية** (تل أبيب: منشورات مسكل، ٢٠١٥) ص: ٧٩-٨٩.

٦ . بوعز كوهن،» أمر ديني بلباس عسكري: الخدمة العسكرية والجمهور الديني-القومي»، في: تصورات في نهضة إسرائيل، مجلد ٢٢، ٢٠١٢، ص: ٣٢٥-٣٥٨.

٧ . زئيف دروري، **بين الإيمان والخدمة العسكرية: كتيبة الناحال الحريدية- مخاطر وآمال** (القدس: معهد فلوسهايمر لدراسة السياسات، ٢٠٠٥).

٨ . زئيف دروري. "البعد بين القلنسوة والطاقية اليهودية: كيف يواجه الجيش الإسرائيلي صيرورة التدين؟"، في: رئوبين غال وتمير ليبل (محرران). **بين الطاقية الدينية والقلنسوة: الدين، السياسة والجيش في إسرائيل**. (بن شيمن: منشورات مودان، ٢٠١٢)، ص: ١٢٤.

٩ . آشر كوهن وباروخ زيسر، **من التكيف إلى التصعيد** (تل أبيب: منشورات شوكن، ٢٠٠٣)، ص: ١٨٦.

١٠ . شوكي فريدمان، **اهتراء الوضع القائم في علاقة الدين والدولة** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٩).

١١ . الياهو بن موشيه، **تغيير في مبنى وتركيبة السكان في إسرائيل حسب القطاع الثقافي- الديني في العقدين القادمين وانعكاساته على سوق العمل**، (القدس: وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، ٢٠١١). ص: ٢٨.

١٢ . لي كهنر، غلعاد ملئاخ ومايا حوشن، **الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي في إسرائيل ٢٠١٧**، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٧). بالعبرية.

١٣ . كهنر، ملئاخ وحوشن، **الكتاب السنوي...**، ص ١١.

١٤ . كهنر، ملئاخ وحوشن، **الكتاب السنوي...**، ص ١٥.

١٥ . كهنر، ملئاخ وحوشن، **الكتاب السنوي**...، ص ١٥

١٦ . ايلي هوروفيتش وبرودوت ديفيد، **إسرائيل ٢٠٢٨: تصور وإستراتيجية اقتصادية - اجتماعية في العالم المعولم**، (حيفا: مركز شموئيل نآمان لدراسة السياسات الوطنية، ٢٠٠٨).

١٧ . أحمد حليحل، **التكاثر الطبيعي في صفوف النساء اليهوديات والمسلمات في إسرائيل حسب درجة تدينهم في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٩**، (القدس: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١١). (بالعبرية)

١٨ . غال وليبل (محرران). **بين الطاقية الدينية والقلنسوة**، ص: ٣.

١٩ . أوريانا الماسي، **الخدمة العسكرية للحريديم، والحريديم سابقا**، (القدس: مركز المعلومات والبحث - الكنيست، ٢٠١٨)، ص: ٢.

٢٠ . تسفنيا دروري، «تجنيد أبناء المدارس الدينية»، مجلة **عالي-مشميرت**، ٥، (١٩٥٨)، ص: ١٠-٢٠. وأيضا: دروري، **بين الإيمان والخدمة العسكرية**، ص: ١٢.

٢١ . لجنة كاهن، توصيات لجنة الخارجية والأمن بشأن «فحص جديد لإعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية»، ١٩٨٦، ص: ٤٢٧٩-٤٢٩٦.

٢٢ . لجنة طال، **تقرير اللجنة لصياغة نظام مناسب لتجنيد أبناء المدارس الدينية**، (القدس: الكنيست، ٢٠٠٠).

٢٣ . قانون طال: هو الاسم المتداول إعلامياً وجماهيرياً، ولكن قانونياً، فإن الحديث يدور عن تعديل قانون التجنيد الإلزامي.

٢٤ . دافنا براك - إيرز، «تجنيد سباب المدارس الدينية: من التسوية إلى الخلاف، في: دفورا هكوهن وموشيه ليسك (محرران). **مفترق قرارات حاسمة وقضايا مفتاحية**، (سديه بوكر: معهد بن غوريون لدراسة إسرائيل والصهيونية، ٢٠١٠)، ص ١٣-٣٩.

٢٥ . عاموس هرئيل، **لتعلم كل أم عبرية: خطوط لشخصية الجيش الإسرائيلي الجديد** (حيفا: منشورات زمورا بيتان، ٢٠١٣).

٢٦ . لجنة بيري، **تقرير اللجنة لصياغة نظام بشأن تجنيد أبناء المدارس الدينية** (القدس: الكنيست، ٢٠١٣).

٢٧ . لجنة شاكيد، **تقرير اللجنة لصياغة نظام بشأن تجنيد أبناء المدارس الدينية** (القدس: الكنيست، ٢٠١٤).

٢٨ . عمري ليفي سدان، «المحكمة العليا ألغت قانون تجنيد الحريديم الذي يعفيهم من الخدمة العسكرية»، **موقع والا**، ٢٠١٧\٩\١٢، أنظر الرابط: https://news.walla.co.il/item/3096575

٢٩ . ساريت ابيطن كوهن، «الأذان مقابل التجنيد - الصفقة بين الحريديم والقائمة المشتركة»، **ماكور ريشون**، ٢٠١٨\٦\٢٦، أنظر الرابط: https:// www.makorrishon.co.il/news/57893/

٣٠ . الماسي، **الخدمة العسكرية للحريديم، والحريديم سابقا**، ص ٩.

٣١ . الماسي، **الخدمة العسكرية للحريديم، والحريديم سابقا**، ص ٩.

٣٢ . كوبي بن-سمحون، "الله يحفظ.....، ص ٢٤-٢٦.

٣٣ . كوبي بن-سمحون، "الله يحفظ.....، ص ٢٤.

٣٤ . كوبي بن-سمحون، "الله يحفظ.....، ص ٢٦.....